



الشؤون والكهرباء تراقبان



الجلسة شهدت شدا وجديا حول عدد من المواضيع

رفع الحصانة النيابية عن أحمد الفضل في قضية جنح مرئي ومسموع

المجلس يخصص ساعتين من جلسة 11 إبريل لمناقشة القضية الإسكانية

دميثير:
قانون الأحداث
مهم للمجتمع
الذي كثرت فيه
الجريمة ولا بد من
حماية مجتمعنا
بالتشريعات
الملائمة



العضو يعرض رأيه



الحريش يذلي بدوره

صالح عاشور:
الحكومة وقعت
على اتفاقيات
دولية بأن
سن الحد
18 وفاجأتنا
بتخفيضه إلى 16
عاماً

كثرت فيه الجريمة وخاصة جرائم الأحداث لأنهم يستغلونهم في جرائم معينة فلا بد من حماية مجتمعنا بالتشريعات الملائمة، ونحن نعيش مشاكل وأوضاعاً خطيرة بسبب إهمال الأسرة لأحداثها، فلا مجال للمجاعة الحدث له سن 16 عاماً وما دون وأرجو من الحكومة أن تفعل مسؤوليتها بحماية المجتمع. مرزوق الخليفة: تقدمت بهذا الاقتراح مباشرة بعد القسم مباشرة ولكن تعطل بسبب الجدل، وهذا ماجس كبير فلا يجوز حجز الأحداث مع مجرمين ومهربين مخدرات ونحن نعالج التشريعات سابقة.

صفا الهاشم: هذا تجاوب طيب من الحكومة ويعني أنني اتعهد بعدم مسالة أي فرد من الحكومة، سن الحد تسبب في مشاكل كبيرة، والشاية كتبت كتاباً في 30 يناير 2017 وقالت أنني أتوقف وأمتنع عن استلام الأطفال، تحية للمكتورة سهام الفريح التي أقرت فيه أن سن 16 يعتبر حداً.



الخليفة: لا يجوز حجز الأحداث مع مجرمي ومهربي المخدرات ولا بد أن نعالج انحرافات تشريعية سابقة

الحكومة تعمل وفق آلية محكمة نعم قبل 6 أشهر تقدمنا بمقترح تخفيض سن الحد 16 وهذا مبني على إحصائيات بأن الكثير من المخالفات القانونية تتركز في هذه الفئة العمرية، وحيثما ناقشنا قانون الحدث عرضنا الإحصائيات التي تبين أن كثيراً من المخالفات كانت تقع من أشخاص أعمارهم 16 و 17 دون 18 إلا أنه من الواضح أن هناك توجهاً شاملاً ومجتمعياً لرفع سن الحد ومن باب التعاون والفتا على هذا التعديل ونحن منسجمون مع رأيها السابق.

صالح عاشور: سبحانه الله غير الأحوال، خلنا الحكومة أن الحكومة موقعة على اتفاقيات دولية بان سن الحد 18 عاماً وأصدرنا قانون الطفل بان سن الحد 18 لكن فوجئنا بإصرار الحكومة على تخفيض سن الحد، وطالبناهم بمعرفة القضايا والإحصائيات ولا يوجد عندهم إحصائية ولا بيانات، ولكن فرضوا هذا التوجه المعنوية بشأن حقوق الطفل.



وجميعها رات رفع سن الحد من 16 إلى 18، وبناء على ذلك وبعد دراسة المقترحات رات اللجنة تعديل سن الحد في كل النصوص الواردة في القانون ليكون 18 سنة. وقال إن اللجنة أخذت بإضافة في المادة 15 بأن لا يعاقب الحدث بعقوبة الغرامة لأن الغرامة تكون أكثر تشديداً على الحدث وأهله، ورات الأقلية الإبقاء على سن الحد عند 16 سنة لأنه الأقرب إلى جمهور الفقه الإسلامي، وأضاف أن اللجنة عدلت تعريف الحدث المعرض للانحراف «إذا اعتاد الهروب من البيت أو المدرسة» وأضافت بند «إذا وجد الحدث من دون عائل» وكذلك عدم فرض غرامة لمعاقبة الحدث.

علي الدقياسي: الحكومة موافقة الصن على رفع سن الحد إلى 18 سنة، فلماذا قبل 6 أشهر لماذا جاءت بتعديله وتخفيضه إلى 16 سنة، ألا يدعو ذلك إلى اللبس والتفكير، لذا ليس عندنا استقرار تشريعي ولا بد أن يكون للحكومة رؤية باستقرار التشريعات.



موعد الجلسة بالتنسيق مع وزير الإسكان حتى يكون هناك تكليف للجنة الداخلية والدفاع بإلجاز الاقتراحات الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة إلى الجلسة 28 مارس «قانون المسمي»، «موافقة عامة» - تأجيل مناقشة قانون الجنسية إلى مدة أسبوعين مع التصويت ثداء بالاسم وجري التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 54، موافقون 29، غير موافقين 25.

محمد الدلال «رئيس اللجنة التشريعية»: قدمت 9 اقتراحات بقوانين متطابقة تتلخص في أنه في المجلس السابق تم تغيير قانون الأحداث بتخفيض سن الحد من 18 إلى 16 سنة، ونقدم عدد من الأعضاء بمقترحات لزيادة سن الحد من 16 إلى 18 سنة.



مرزوق الغانم: تكون على جدول الغد «موافقة عامة» تكليف لجنة الداخلية والدفاع بإلجاز الاقتراحات الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة إلى الجلسة 28 مارس «قانون المسمي»، «موافقة عامة» - تأجيل مناقشة قانون الجنسية إلى مدة أسبوعين مع التصويت ثداء بالاسم وجري التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 54، موافقون 29، غير موافقين 25.

محمد الدلال «رئيس اللجنة التشريعية»: قدمت 9 اقتراحات بقوانين متطابقة تتلخص في أنه في المجلس السابق تم تغيير قانون الأحداث بتخفيض سن الحد من 18 إلى 16 سنة، ونقدم عدد من الأعضاء بمقترحات لزيادة سن الحد من 16 إلى 18 سنة.



محمد الدلال «رئيس اللجنة التشريعية»: القضية مرفوعة ضد النائب أحمد الفضل جنح مرئي والمسموع لتوجيه الفاظ وعبارات للشاكي ثالث من كرامته وأساءت إليه وعقدت اللجنة اجتماعين وطلعت حضور النائب لكنه اعتذر ويحثل الموضوع من حيث نوافر الكثير من عدمها ورات اللجنة بالموافقة بأغلبية الأعضاء على رفع الحصانة عن الفضل، بينما رات الأقلية توافر الكيفية لأن الشاكي شخصية عامة وعليه تقبل النقد العام.

وحتى التصويت يرفع الأيدي وجري التصويت برفع النائب أحمد الفضل وجاءت نتيجة التصويت كالتالي: 40 من 47، موافقة على رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل.



المالية والإدارية في المكاتب الخارجية ووزارة الصحة من 5 أعضاء.

رياض العدساني: اطالب بان يذهب اقتراحي الى لجنة حماية المال العام.

جمعان الحريش: هناك طلب خاص بلجنة حماية المال العام والبقية تذهب الى لجنة خاصة.

وترشح لعضوية اللجنة النواب أسامة الشاهين وصالح خورشيد وسعدون حماد وفصيل الكندري وعضوية لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة والمكاتب الصحية الخارجية مرزوق الغانم ومبارك الحجرف.

والتسحب النواب ماجد المطيري وخليل الصالح وعسكر العنزي ويوسف الفضالة.

والتسحب النواب ماجد المطيري وخليل الصالح وعسكر العنزي ويوسف الفضالة.

فوز النواب أسامة الشاهين وصالح خورشيد وسعدون حماد وعمر الطبطبائي وفصيل الكندري وعضوية لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة والمكاتب الصحية الخارجية مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للمصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

مرزوق الغانم: لدينا طلبات رفع الحصانة.

تقرير لجنة التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل في القضية رقم 4/2016 جنح مرئي ومسموع.

مرزوق الغانم: لدينا طلبات رفع الحصانة.

تقرير لجنة التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل في القضية رقم 4/2016 جنح مرئي ومسموع.

مرزوق الغانم: لدينا طلبات رفع الحصانة.

تقرير لجنة التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل في القضية رقم 4/2016 جنح مرئي ومسموع.

مرزوق الغانم: لدينا طلبات رفع الحصانة.

تقرير لجنة التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل في القضية رقم 4/2016 جنح مرئي ومسموع.

مرزوق الغانم: لدينا طلبات رفع الحصانة.

وزارة الصحة 2016/2015 وأي تجاوزات وأن تقدم اللجنة تقريرها خلال 3 أشهر.

مرزوق الغانم: المشترك تشكيل لجان تحقيق وليس من المنطق تشكيل 5 لجان تحقيق في مواضيع متشابهة إذن تشكل لجنة تحقيق تدرس كل المواضيع للدرجة في الطلبات وكل من قدم طلباً عليه مجاب.

الجلس يوافق على دمج كل الطلبات المقدمة.

جمعان الحريش: هناك طلب تكلف به لجنة المال العام لأن الموضوع يتعلق بالمال العام.

سعدون حماد: قدمنا تشكيل لجنة تحقيق محايدة ونرفض ذهابها إلى لجنة حماية المال العام.

مرزوق الغانم: الطلب الأخير به إشكالية لاثية حيث إن الطلب به وزارة الصحة والمعني به اللجنة الصحية.

رياض العدساني: نوافق على دمج المقترحات لكن الأمور المالية والإدارية في العلاج بالخارج.

مرزوق الغانم: كل الطلبات مرتبطة وسوف أصوت على تشكيل لجنة التحقيق المحايدة.

سعد الخنفور: مادام الأمر يخص وزارة الصحة فليذهب إلى اللجنة الصحية.

مرزوق الغانم: لوافق على دمج كل الاقتراحات ونذهب إلى لجنة تحقيق خاصة برفع يد.

الجلس يوافق على تشكيل لجنة تحقيق خاصة في تجاوزات وزارة الصحة والمكاتب الخارجية بتصويت 40 من 56.

انقل المجلس إلى تشكيل لجنة التحقيق في التجاوزات

الجلس يوافق على تشكيل لجنة تحقيق خاصة في تجاوزات وزارة الصحة والمكاتب الخارجية بتصويت 40 من 56.

انقل المجلس إلى تشكيل لجنة التحقيق في التجاوزات

الجلس يوافق على تشكيل لجنة تحقيق خاصة في تجاوزات وزارة الصحة والمكاتب الخارجية بتصويت 40 من 56.

انقل المجلس إلى تشكيل لجنة التحقيق في التجاوزات

الجلس يوافق على تشكيل لجنة تحقيق خاصة في تجاوزات وزارة الصحة والمكاتب الخارجية بتصويت 40 من 56.

انقل المجلس إلى تشكيل لجنة التحقيق في التجاوزات